بداية الأفكار

شرح أصول الفقه وتوضيح متنه

www.ketab.ir

دار زين العابدين

© 2019 Dar Zeinolabedin

ایران. قُم. پاساژ قُدس. مَحل رَقم ٣٦
تلفُن: ٣٧٧٣٢٠٦١ نَقال: ٠٩١٢٤٥١٢٥٦٣

ایران. قُم. مُجتَمَع ناشِران. مَحل رَقم ١٢٥
تلفُن: ٣٧٧٣٢٧٣١ نَقال: ٠٩١٢٧٤٨١٥٨٦

www.zein.ir

مجلّة دراسات علميّة

شابك جلد ٣: ٠ ـ ٥٧ ـ ٦٥٠٣ ـ ٦٢٢ ـ ٩٧٨
شابك دوره: ٩ ـ ٥٤ ـ ٦٥٠٣ ـ ٦٢٢ ـ ٩٧٨

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ الضوئي أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها دون الحصول على إذن كتابي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher.

◀ بداية الأفكار، شرح أصول الفقه وتوضيح متنه ٣

◀ بقلم الشيخ علي الساعدي

● الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.ش ٢٠١٩م
● الكمية ٥٠٠ نسخة
● عدد الصفحات ٥٠٠ صفحة

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

سرشناسه: ساعدی، علی، ۱۹۷۱ـ م.
عنوان قراردادی: اصول‌الفقه. شرح.
عنوان و نام پدیدآورنده: بدایة‌الافکار: شرح اصول‌الفقه و توضیح متنه/ بقلم علی الساعدی.
مشخصات نشر: قم: دار زین‌العابدین؛ نجف: مجد للدراسات علمیة، ۱۴۱۹ هـ - = ۲۰۱۹ م - = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهری: ۹ ج.
شابک: ۵۰۰۰۰۰ ریال: دوره ... 978-622-6503-54-9
ج.۱: 978-622-6503-55-6 ج.۲: 978-622-6503-56-3 ج.۳: 978-622-6503-57-0 ج.۴: 978-622-6503-58-7 ج.۵: 978-622-6503-59-4 ج.۶: 978-622-6503-60-0 ج.۷: 978-622-6503-61-7 ج.۸: 978-622-6503-62-4 ج.۹: 978-622-6503-63-1
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا
یادداشت: عربی.
یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اصول‌الفقه» تالیف محمد... مظفر است.
یادداشت: کتابنامه.
عنوان دیگر: شرح اصول‌الفقه و توضیح متنه
موضوع: مظفر، محمدرضا، ۱۹۰۴-۱۹۶۴م. اصول‌الفقه و نقد
موضوع: اصول فقه
موضوع: Islamic law -- Interpretation and construction
شناسه افزوده: مظفر، محمدرضا، ۱۹۰۴-۱۹۶۴م. اصول‌الفقه. شرح
رده بندی کنگره: ۲۹۷/۳۱۵
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲
شماره کتابشناسی ملی: ۵۸۶۲۱۶۳

www.ketab.ir

5159

بداية الأفكار

شرح أصول الفقه وتوضيح متنه

الجزء الثالث

بقلم

الشيخ عليّ الساعديّ

www.ketab.ir

www.ketab.ir

فهرس الموضوعات التفصيلي

www.ketab.ir

فهرس الموضوعات التفصيلي

www.ketab.ir

الفصل الثاني: المخصِّص متصل ومنفصل ٧
انقسام المخصِّص المتصل إلى لفظي ولبّي ٧
انقسام المخصِّص المنفصل إليهما أيضاً ٩
الفرق بين المخصِّص اللفظي والمخصِّص اللبّي ١٠
الفارق بين المخصِّص المتصل والمنفصل ١٠
صياغة المَتْن على مبنى المصنِّف ١١
كلام المصنِّف ينسجم مع رأي الشيخ الأعظم ١٢
المناط في كون المخصِّص متصلاً ١٣
الخلاف المعروف في وجه تقديم الخاصّ على العامّ ١٤
القول الأول: أقوائية ظهور الخاصّ من العامّ ١٥
القول الثاني: قرينية الخاصّ على المراد من العامّ ١٥
توضيح المَتْن ١٨
الفصل الثالث: استعمال العامّ في المخصَّص ٢٣
المراد من (المجاز) في المقام ٢٣
ترتّب ثمرة أصولية على البحث ٢٤
الخلاف في نوع استعمال العامّ في الباقي ٢٤
القول الأول: الاستعمال مجازي مطلقاً ٢٤
وجهٌ للبناء على المجازية ذكره في (حاشية المعالم) ٢٤

www.ketab.ir

وجهٌ آخَر للمجازية ذكره في (وقاية الأذهان) ٢٥
القول الثاني: الاستعمال حقيقي مطلقاً ٢٦
استدلال المصنِّف لهذا القول في المخصِّص المتصل ٢٦
إشكال وجوابه بصيغة (إنْ قلتَ، قلتُ) ٢٧
ذكر تصويرين في المخصِّص المنفصل ٢٧
القول الثالث: التفصيل بلحاظ نوع المخصِّص ٢٩
القول الرابع: التفصيل كذلك لكنْ بالعكس ٢٩
توضيح المَتْن ٣١
الفصل الرابع: حجّية العامّ المخصّص في الباقي ٣٧
تنقيح محلّ الكلام في هذا الفصل ٣٧
الأصناف الثلاثة لأفراد العامّ ٣٨
علاقة هذا الفصل مع الفصل السّابق ٣٩
الخلاف في المسألة كبيرٌ وفيها عدّة أقوال ٤٠
القول الأول: عدم حجّية العامّ مطلقاً ٤٠
الاستدلال لعدم الحجّية ٤٠
القول الثاني: الحجّية في الباقي مطلقاً ٤٢
الاستدلال للحجّية مطلقاً ٤٢
القول الثالث: التفصيل بلحاظ نوعي المخصِّص ٤٣
القول الرابع: التفصيل كذلك لكنْ بالعكس ٤٤

www.ketab.ir

عدم تبنّي صاحب الكفاية لهذا القول ٤٥
توضيح المَتْن ٤٦
الفصل الخامس: سريان إجمال الخاصّ إلى العامّ ٥١
النحوان الرئيسان للخفاء ٥١
بيان الخفاء في جانب المفهوم ٥١
بيان الخفاء في جانب المصداق ٥٢
تعيين الدّلالة التي يزاحمها الخاصّ ٥٣
المقام الأول: الشبهة المفهومية ٥٥
الصّورة الأولى: المخصِّص متصل دائرٌ بين الأقلّ والأكثر ٥٦
الصّورة الثانية: المخصِّص متصل دائرٌ بين المتباينين ٥٦
الحكم في الصّورتين واحد وهو سريان الإجمال ٥٦
الوجه في سريان إجمال الخاصّ إلى العامّ ٥٦
لا فرقَ في تحقق السّريان بين كون الدوران بين الأقلّ والأكثر
وكون الدوران بين المتباينين ٥٧
توضيح المَتْن ٥٩
سريان الإجمال المفهومي في الصّورتين الأخيرتين ٦٥
الصّورة الثالثة: المخصِّص منفصل دائرٌ بين الأقلّ والأكثر ٦٥
القول الأول: عدم السّريان مطلقاً ٦٥
بيان الفرق بن السّريان الحقيقي والسّريان الحُكْمي ٦٥

www.ketab.ir

تطبيقه على مثالَي الفقير والمرأة القُرَشِية ٦٦
الوجه في جريان حكم العامّ في الأفراد المشكوكة ٦٧
القول الثاني: سريان الإجمال ٦٧
الصورة الرابعة: المخصِّص منفصل دائرٌ بين المتباينين ٦٨
التصوير الأول لانتفاء حجّية العامّ ٦٩
إشكال وردّه بصيغة (فإنْ قلتَ، قلتُ) ٧٠
التصوير الثاني لانتفاء حجّية العامّ ٧٠
توضيح المَتْن ٧٢
المقام الثاني: الشُّبْهة المصداقية للمخصِّص ٧٧
الموضع الأول: المخصِّص اللفظي، وله صورتان ٧٧
الأولى: المخصِّص اللفظي المتصل ٧٧
الثانية: المخصِّص اللفظي المنفصل ٧٨
القول الأول: جواز التمسّك بالعامّ ٧٨
تقريب القول الأول ٧٨
أشهر أمثلته هو مسألة الضّمان ٨٠
ذكر جوابين عن هذا القول ٨١
القول الثاني: عدم جواز التمسّك بالعامّ ٨٢
تقريب القول الثاني ٨٢
إيراد ودَفْعُه بلسان (فإنْ قلتَ، قلتُ) ٨٣

www.ketab.ir

توضيح المَتْن ٨٤
الموضع الثاني: الشُّبْهة المصداقية للمخصِّص اللبّي ٩١
في جواز التمسّك بالعامّ وعدمه أقوال كثيرة ٩١
القول الأول: جواز التمسّك مطلقاً ٩١
التصوير الأول لقول الشيخ الأعظم ٩١
التصوير الثاني لهذا القول ٩٣
هذا التصوير المطوَّل ذكره المصنِّف في الهامش ٩٣
القول الثاني: التفصيل بلحاظ وضوح المخصِّص وعدمه ٩٥
تقريب هذا التفصيل الذي يختاره صاحب الكفاية ٩٥
القول الثالث: التفصيل بلحاظ أزمنة ثلاثة للمخصِّص ٩٧
تقريب هذا التفصيل الذي يختاره المحقق النائيني ٩٧
المراد من الملاك ووجهُ تأخّره عن الحكم ٩٩
القول الرابع: عدم جواز التمسّك بالعامّ مطلقاً ١٠٠
توضيح المَتْن ١٠١
الفصل السّادس: العمل بالعامّ قبل الفحص عن المخصِّص ١١١
محل الكلام هو المخصِّص المنفصل ١١١
تقسيم المتكلِّم باعتبار كيفية بيان مراده ١١٢
المبحث عامّ يشمل كلَّ دليل لفظي ١١٣
المشهور وجوب الفحص عن المخصِّص ١١٤

www.ketab.ir

بيان المصنِّف لوجه القول المشهور ١١٥
الاحتمالات في مقدار الفحص اللازم ثلاثة ١١٦
المتعيّن هو الاحتمال الثالث ١١٧
كلامٌ للمحقق النائيني حول تقطيع الأخبار ١١٨
توضيح المَتْن ١١٩
الفصل السّابع: تعقب العامّ بضميرٍ يرجع إلى بعض أفراده ١٢٣
بيان محل الكلام باعتبار تعدّد الحكم وعدمه ١٢٣
توضيح معنى (الاستخدام) ١٢٤
انحصار التصرّفات اللازم ارتكابها في ثلاثة ١٢٥
الخلاف في تحديد التصرّف اللازم ارتكابه ١٢٥
القول الأول: تقديم أصالة العموم ١٢٦
القول الثاني: تقديم أصالة عدم الاستخدام ١٢٦
القول الثالث: البناء على الإجمال ١٢٦
بيان الوجه في هذا القول ١٢٧
القول الرابع: التفصيل في داخل الصّورة الثانية ١٢٨
بيان مختار المصنِّف ١٢٨
يشتمل كلام المصنِّف على دعويين ١٢٨
١ ـ المنع من جريان أصالة عدم الاستخدام ١٢٨
٢ ـ تقديم أصالة العموم ١٢٩

www.ketab.ir

الراجح تبنّي المصنِّف للقول الأول ١٣١
توضيح المَتْن ١٣٢
الفصل الثامن: تعقّب الاستثناء لجُمَل متعدّدة ١٣٧
تنقيح محلّ النزاع ١٣٧
الخلاف في تحديد المستثنى (صاحب القيد) ١٣٨
القول الأول: رجوع الاستثناء إلى الأخيرة ١٣٨
القول الثاني: رجوع الاستثناء إلى الجميع ١٣٩
القول الثالث: عدم رجوعه إلى أيّ مع تيقّنه للأخيرة ١٣٩
القول الرابع: التفصيل بلحاظ صورتين ١٤٠
إشكال وجوابه بصيغة (إنْ قلتَ، قلتُ) ١٤١
إمكان جعل النزاع في المقام لفظياً ١٤٢
القول الخامس: التفصيل أيضاً لكنْ بنحو آخر ١٤٣
توضيح المَتْن ١٤٤
الفصل التاسع: تخصيص العامّ بالمفهوم ١٤٩
المقام الأول: مفهوم الموافقة ١٤٩
تطبيق ذلك على قوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ١٥٠
المقام الثاني: مفهوم المخالفة ١٥١
الاحتمال الأول: نسبة العموم المطلق، وفيها أقوال ١٥١
القول الأول: تقديم العامّ مطلقاً ١٥١

www.ketab.ir

القول الثاني: تقديم المفهوم مطلقاً ١٥٢
القولان الثالث والرابع: التفصيل بنحوين ١٥٣
الاحتمال الثاني: نسبة العموم الوجهي ١٥٣
توضيح المَتْن ١٥٤
الفصل العاشر: تخصيص العامّ القرآني بخبر الواحد ١٥٩
غَلَبة مخالفة الخبر لعموم القرآني ١٥٩
تقسيم الخبر إلى متواترٍ وخبرِ واحدٍ ١٦٠
تقسيم الآيات إلى مُحْكَمات ومتشابهات ١٦١
النِّسْبة بين العامّ والخبر بلحاظ الصدور والدّلالة ١٦٢
الخلاف في تخصيص العامّ القرآني بخبر الواحد ١٦٢
القول الأول: عدم جواز التخصيص ١٦٣
الدليل الأول لعدم الجواز ١٦٣
الجواب الأول النَّقْضي عن هذا الدليل ١٦٣
الجواب الثاني الحَلّي عنه ١٦٣
تطبيق ذلك على مورد السّرقة ١٦٤
الدليل الثاني لعدم جواز التخصيص والجواب عنه ١٦٥
القول الثاني: جواز التخصيص وتقديم الخبر ١٦٦
ذكر ثلاثة أدلة للقول المشهور ١٦٦
توضيح المَتْن ١٦٨

www.ketab.ir

الفصل الحادي عشر: الدوران بين التخصيص والنَّسْخ ١٧٣
محل الكلام هو المخصِّص المنفصل ١٧٣
بيان معنى النَّسْخ بذكر تعريفين له ١٧٤
الفارق المهم بين النَّسْخ والتخصيص ١٧٥
الخلاف في تأخير البيان عن وقت الحاجة ١٧٥
الخلاف في نَسْخ الحكم قبل حضور وقت العمل به ١٧٦
دوران الأمر بين التخصيص والنَّسْخ له خمس صور ١٧٧
الصّورة الأولى: العلم بتأريخهما مع تقارنهما زماناً ١٧٧
لا مجالَ لتوهم النَّسْخ هنا لسببين ١٧٧
الصّورة الثانية: تقدّم العامّ على الخاصّ ١٧٨
المورد الأول: مجيء الخاصّ قبل وقت العمل بالعامّ ١٧٨
ذكر وجهين لتعيّن الحَمْل على التخصيص ١٧٨
المورد الثاني: مجيء الخاصّ بعد وقت العمل بالعامّ ١٧٩
القول الأول: تعين كون الخاصّ ناسخاً ١٨٠
تصوير البناء على النَّسْخ ١٨٠
القول الثاني: جواز البناء على التخصيص ١٨١
تصوير كون الخاصّ مخصِّصاً ١٨١
إشكال وجوابه بصيغة (فإنْ قلتَ، قلتُ) ١٨٣
تقريب المصنِّف للقول بالتخصيص ١٨٣

www.ketab.ir

نفي الملازمة بين الجِدّية والحكم الواقعي ١٨٥
توضيح المَتْن ١٨٧
باقي صور المسألة ١٩٥
الصّورة الثالثة: تقدّم الخاصّ على العامّ ١٩٥
المورد الأول: مجيء العامّ قبل وقت العمل بالخاصّ ١٩٥
المورد الثاني: مجيء العامّ بعد وقت العمل بالخاصّ ١٩٥
القول الأول: تعيّن كون العامّ ناسخاً للخاصّ ١٩٦
ذكر وجهين لكون العامّ المتأخّر ناسخاً ١٩٦
القول الثاني: ترجيح التخصيص على النَّسْخ ١٩٧
وجهان لكون الخاصّ مخصِّصاً للعام ١٩٧
الصّورة الرابعة: الجهل بتأريخ العامّ والخاصّ معاً ١٩٨
الاحتمالات الثلاثة في الخاصّ ١٩٩
الصّورة الخامسة: العلم بتأريخ أحدهما فقط ١٩٩
القول الأول: البناء على الإجمال ٢٠٠
القول الثاني: رجحان التخصيص ٢٠١
ذكر وجهين لكون الخاصّ مخصِّصاً ٢٠١
توضيح المَتْن ٢٠٢

الباب السادس: المطلق والمقيَّد ٢٠٧

www.ketab.ir

المسألة الأولى: معنى المطلق والمقيَّد ٢٠٩
عدم وجود اصطلاح أصولي في المطلق ٢٠٩
التعريف المشهور للمطلق ٢٠٩
بيان أهم مفردات التعريف ٢١٠
التركيز على مفردة (الشّيوع) ٢١٠
شمول التعريف المعَلَم والمحلّى باللام ٢١١
شمول التعريف للعامّ الأصولي ٢١١
اعتراضان على التعريف المشهور للمطلق ٢١٢
الجواب عنهما بجوابٍ إجمالي ٢١٣
انقسام الإطلاق إلى شمولي وبدَلي ٢١٣
الإشكال على الإطلاق البَدلي وجوابه ٢١٤
التفريق بين العامّ والمطلق الأصوليين ٢١٥
توضيح المَتْن ٢١٦
المسألة الثانية: التلازم بين الإطلاق والتقييد ٢٢١
الأقوال في نوع التقابل بين الإطلاق والتقييد ٢٢١
ثمرة البناء على تقابل العدم والمَلَكة ٢٢٢
المسألة الثالثة: شمول الإطلاق للجُمَل ٢٢٢
البحث عن إطلاق كلِّ جملة في موضعها ٢٢٣
مخالفة المصنِّف لشيخه المحقق النائيني ٢٢٤

www.ketab.ir

توضيح المَتْن ٢٢٥
المسألة الرابعة: الإطلاق في أسماء الأجناس ٢٢٩
الخلاف في كيفية استفادة الإطلاق منه ٢٢٩
القول الأول: وضع اسم الجنس للماهية المطلقة ٢٢٩
القول الثاني: وضع اسم الجنس لذات المعنى ٢٣٠
توضيح المتن ٢٣١
توضيح القول المختار بذكر ثلاثة أمور ٢٣٥
الأمر الأول: اعتبارات الماهية ٢٣٥
الماهية المهمَلة والماهية اللا بشرط القَسَمي ٢٣٦
الخلاف في أنّهما معنى واحدٌ أو لا ٢٣٨
القول الأول: اتحاد الماهيتين ٢٣٨
القول الثاني: تغاير الماهيتين ٣٣٨
ذكر وجهين لتغاير الماهيتين ٢٣٨
الإطلاقات الثلاثة للماهية اللا بشرط ٢٣٩
توضيح المَتْن ٢٤١
الأمر الثاني: اعتبارات الماهية حال الحكم عليها ٢٥١
المحكوم به تارةً ذاتي وأخرى عَرَضي ٢٥١
بطلان أخذ الماهية بشرط شيء ٢٥٢
بطلان أخذها بشرط لا ٢٥٣

www.ketab.ir

تعين أخذها لا بشرط القِسْمي ٢٥٣
الإشكال عليه بكون الماهية عندئذٍ ذهنية ٢٥٤
الجواب عن هذا الإشكال ٢٥٥
وجود نظيرين للحاظ الماهية لا بشرط القِسْمي ٢٥٦
توضيح المَتْن ٢٥٨
الأمر الثالث: الأقوال في المسألة ٢٦٩
القول الأول: المنسوب إلى المشهور ٢٦٩
القول الثاني: ما ذكره السيد سلطان العلماء ٢٧٠
التصويرات الأربعة للماهية المعبَّر عنها بـ(ذات المعنى) ٢٧٠
التصوير الأول: الماهية المهمَلة ٢٧٠
التصوير الثاني: الماهية اللا بشرط القِسْمي ٢٧٠
التصوير الثالث: الماهية المهمَلة من حيث هي ٢٧١
التصوير الرابع: الماهية المهمَلة بالمعنى الأعم ٢٧١
بطلان التصويرات الثلاثة الأولى ٢٧١
الصحيح هو التصوير الرابع ٢٧٣
بيان التصوير الرابع من ناحية الاستعمال ٢٧٤
توضيح المَتْن ٢٧٥
المسألة الخامسة: مقدّمات الحكمة ٢٨٥
بيان الحاجة إلى مقدّمات الحكمة ٢٨٥

www.ketab.ir

المقدّمات ثلاثة عند المشهور ٢٨٦
المقدّمة الأولى: قبول المعنى للإطلاق والتقييد ٢٨٦
المقدّمة الثانية: خلوّ الكلام عن المقيِّد ٢٨٧
الخلاف في تأثير المقيِّد المنفصل على الإطلاق ٢٨٧
المقدمة الثالثة: كون المتكلِّم في مقام البيان ٢٨٨
الخلاف في نوع البيان المطلوب ٢٨٩
مقامات ثلاثة في مقابل الكون في مقام البيان ٢٨٩
توضيح: ((فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)) ٢٩٠
بيان الفارق بين الإجمال والإهمال ٢٩١
اعتبار إحراز صِدْق معنى المطلق على المشكوك ٢٩٢
جريان أصالة كون المتكلِّم في مقام البيان ٢٩٢
حجّية الكلام على المتكلِّم والمخاطب معاً ٢٩٣
توضيح المَتْن ٢٩٤
تنبيهان ٣٠٣
التنبيه الأول: القَدْر المتيقَّن في مقام التخاطب ٣٠٣
بعض أسباب ثبوت القَدْر المتيقَّن التخاطبي ٣٠٤
الغرض من التقييد بـ(في مقام التخاطب) ٣٠٤
اشتراط الإطلاق بانتفاء القَدْر المتيقّن المذكور ٣٠٥
لكون المتكلِّم في مقام البيان نحوان ثبوتيان ٣٠٦

www.ketab.ir

محل التمسّك بالإطلاق هو النحو الأول ٣٠٧
تطبيق ذلك على مثال «اشترِ اللحمَ» ٣٠٨
النحو الذي ينبغي أنْ يكون عليه المتكلِّم ٣٠٨
للقدر المتيقَّن التخاطبي صورتان ٣٠٩
بعض إيرادات المحقق النائيني على صاحب الكفاية ٣١٠
موافقة المصنِّف لصاحب الكفاية ٣١١
توضيح المتن ٣١٢
التنبيه الثاني: الانصراف ٣١٩
الأنحاء الثلاثة الرئيسة للانصراف ٣١٩
تصنيف الانصراف إلى صنفين رئيسين ٣٢٢
توضيح المتن ٣٢٣
المسألة السادسة: المطلق والمقيَّد المتنافيان ٣٢٩
بيان مورد الكلام في المسألة ٣٢٩
العناصر المقوِّمة لتنافي التكليفين ٣٣٠
اعتبار البناء على مفهوم الوصف ٣٣٠
القسم الأول: المطلق والمقيَّد المختلفان إثباتاً ونفياً ٣٣١
لا فرقَ هنا بين الإطلاق البَدَلي والشّمولي ٣٣١
القسم الثاني: المطلق والمقيَّد المتفقان في الإثبات والنفي ٣٣٣
الصّورة الأولى: المتفقان في النفي ٣٣٣

www.ketab.ir

القول الأول: لزوم العمل بالاثنين ٣٣٣
القول الثاني: حملُ المطلق على المقيَّد ٣٣٣
الصّورة الثانية: المتفقان في الإثبات ٣٣٤
المقام الأول: الإطلاق البَدَلي ٣٣٤
القول الأول: حملُ المطلق على المقيَّد ٣٣٤
تقريب المصنف القول الأول ٣٣٤
القول الثاني: التصرّف في ظهور المقيَّد ٣٣٥
إشكالا المشهور على كلا نحوي التصرّف في المقيَّد ٣٣٦
المقام الثاني: الإطلاق الشّمولي، وفيه وجهان ٣٣٦
الوجه الأول: اعتبار الاثنين دليلين ٣٣٧
الوجه الثاني: حملُ المطلق على المقيَّد ٣٣٧
سكوت المصنِّف عن المتفقين في النفي ٣٣٨
توضيح المَتْن ٣٣٩

الباب السابع: المُجْمَل والمبيَّن ٣٤٥
المسألة الأولى: معنى المُجْمَل والمبيَّن ٣٤٧
عدم وجود اصطلاح أصولي في المطلق ٣٤٧
الخلاف في تفسير المُجْمَل والمبيَّن ٣٤٧
القول الأول: باعتبار اتضاح الدّلالة وعدمه ٣٤٧

www.ketab.ir

شمول الموصوف بالإجمال اللفظ والفعل ٣٤٨
القول الثاني: باعتبار وضوح المراد وعدمه ٣٤٩
القول الثالث: باعتبار ظهوره في معنى وعدمه ٣٤٩
توجّه ملحظين على هذا القول ٣٥٠
المبيَّن تعبيرٌ آخر عن المُحْكَم ٣٥١
أسباب تحقّق الإجمال في اللفظ ٣٥٢
تصوير الإجمال في «مَنْ بتُّه في بيته» ٣٥٣
تصوير الإجمال في بيت الفرزدق ٣٥٤
الخلاف في حقيقة الإجمال والبيان ٣٥٦
القول الأول: أنّهما وصفان إضافيان ٣٥٦
القول الثاني: أنّهما وصفان حقيقيان ٣٥٧
توضيح المَتْن ٣٥٩
المسألة الثانية: مواضع يُحتمل إجمالها ٣٦٥
الموضع الأول: آية السّرقة ٣٦٥
القول الأول: الإجمال في لفظ (اليد) فقط ٣٦٥
القول الثاني: في كلمة (القطع) أيضاً ٣٦٥
جواب صاحب المعالم ٣٦٦
الموضع الثاني: الأفعال المنفية، وفيها خلاف ٣٦٧
القول الأول: تحقّق الإجمال مطلقاً ٣٦٧

www.ketab.ir

القول الثاني: نفي الإجمال عنها مطلقاً ٣٦٨
القول الثالث: التفصيل بلحاظ الفعل المنفيّ ٣٦٨
إشكال وجوابه بصيغة (فإنْ قلتَ، قلتُ) ٣٦٨
بيان المراد من (مناسبات الحكم والموضوع) ٣٧٠
التصرّف في تلك الجُمَل على أنحاء ذكرها الشيخ الأعظم ٣٧٢
توضيح المَتْن ٣٧٣
تحقيق مفاد (لا) النافية للجنس ٣٨٣
المورد الأول: نفي الحكم عن مدخولها ٣٨٣
المورد الثاني: نفي المشروعية عن مدخولها ٣٨٤
الصّورة الأولى: نفي الموضوع ابتداءً ٣٨٤
الصّورة الثانية: نفي الحكم ابتداءً ٣٨٥
المورد الثالث: إفادة المبغوضية للمدخول ٣٨٦
الموضع الثالث الرئيس: بعض الآيات القرآنية ٣٨٧
القول الأول: تحقّق الإجمال فيها ٣٨٧
القول الثاني: نفي الإجمال عنها ٣٨٧
استدلال العلامة وصاحب المعالم له ٣٨٨
توضيح المَتْن ٣٨٩

المَقْصَد الثاني، الملازمات العقلية ٣٩٧

www.ketab.ir

تمهيد، لحكم العقل مرحلتان ٣٩٩
أقسام الدليل العقلي ٤٠١
الحُجَج الثلاثة المذكورة في علم المنطق ٤٠٢
الدليل العقلي قسمان رئيسان ٤٠١
القسم الأول: المستقلات العقلية ٤٠٣
القسم الثاني: غير المستقلات العقلية ٤٠٣
توضيح المَتْن ٤٠٥
وجه تسمية هذه المباحث بالملازمات العقلية ٤١٣
القسم الأول: المستقلات العقلية ٤١٣
القسم الثاني: غير المستقلات العقلية ٤١٤
توضيح المَتْن ٤١٦

الباب الأول: المستقلات العقلية ٤٢٣
تمهيد، المباحث الأربعة المترتبة لهذا الباب ٤٢٥
المبحث الأول: أصل اتصاف الأفعال بالحُسْن والقُبْح ٤٢٥
المبحث الثاني: قدرة العقل على إدراك ذلك ٤٢٥
المبحث الثالث: حكم العقل بالملازمة ٤٢٦
المبحث الرابع: مدى حجّية هذه الملازمة وعدمها ٤٢٧
مرجع النزاع هنا إلى ثلاث نواحٍ ٤٢٧

www.ketab.ir

الناحية الأولى: إمكان نفي الشّارع لحجّية القطع ٤٢٧
الناحية الثانية: صدور نهي عن الشّارع بالفعل عنه ٤٢٨
الناحية الثالثة: المراد من موافقة الشّارع للعقل ٤٢٩
توضيح المَتْن ٤٣٠
المبحث الأول: التحسين والتقبيح العقليان ٤٣٧
القول الأول: التحسين والتقبيح العقليان أو الذاتيان ٤٣٧
الحُسْن والقُبْح من الأمور الواقعية ٤٣٨
القول الثاني: التحسين والتقبيح الشّرعيان ٤٣٩
القول الثالث: التحسين والتقبيح العقلائيان ٤٤٠
مزيد بيان لهذا القول ٤٤١
إصرار المصنِّف على التعبير عنه بـ(العقليين) ٤٤١
القول الرابع: مختار جماعة من الأخباريين ٤٤٢
جول لتوضيح أهمّ الفوارق بين الأقوال الأربعة ٤٤٣
توضيح المَتْن ٤٤٤
الأمر الأول: معنى الحُسْن والقُبْح وتصوير النزاع فيهما ٤٤٩
المعنى الأول: الكمال والنقص ٤٤٩
المعنى الثاني: الملاءَمة والمنافرة مع النَّفْس ٤٥٠
هذا المعنى أيضاً ليس محلاً للنزاع مع الأشاعرة ٤٥٠
ما ألحقّه القوشجي بهذا المعنى ٤٥١

www.ketab.ir

الخلاف في التعامل مع المعنى الملحَق على رأيين ٤٥١
المعنى الثالث: استحقاق المدح والذمّ ٤٥٣
الأحسن تركُ ذكر (الثواب والعقاب) ٤٥٤
تنبيه لتوضيح النِّسْبة بين المعاني الثلاثة ٤٥٥
توضيح المَتْن ٤٥٦
الأمر الثاني: واقعية الحُسْن والقُبْح وتحقيقُ رأي الأشاعرة ٤٦٥
المعنى المتصف بالواقعية هو الأول فقط ٤٦٥
لا واقعيةَ للمعنى الثاني لقيام دليلين ٤٦٥
المعنى الثالث أيضاً لا واقعية له ٤٦٧
عدم تفريق المصنِّف بين قول العَدلية وقول الفلاسفة ٤٦٨
المستفاد من كلمات الأشاعرة عدة احتمالات ٤٦٨
الاحتمال الأول: إنكار الواقعية للحُسْن والقُبْح ٤٦٨
استبعاد إرادتهم له لاستلزامه لازمين فاسدين ٤٦٩
الاحتمال الثاني: إنكار قدرة العقل على إدراك ذلك ٤٧٠
الأقوال عند المصنِّف اثنان فقط ٤٧٠
توضيح المَتْن ٤٧١
فهرس الموضوعات التفصيلي ٤٧٧

www.ketab.ir